وزارة التعليـم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

19-مارس-1962

قسم العلوم السياسية:

مطبوعة جامعيـــة لتحضيـــر التأهيـــل الجامعـــي

نظريات التكامل والاندماج الدولي

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية السداسي الخامس

إعداد: د.بومليك نوال

لجنة الخبراء:

الدكتور	الصفة	الجامعة
د.بكار فتحي	محاضر-أ-	جامعة غليزان
د.برقوق يوسف	محاضر-أ-	جامعة سيدي بلعباس

السنة الجامعية:2022-2023

مقدمة:

شهد العالم تحولات وتطورات سريعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث برز تنامي التوجه نحو سياسات التكامل ،إذ أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام العالمي،والهدف الذي تسعى دول العالم إلى تحقيقه، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن على الدول إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر ، التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، لذا ازدادت هذه الظاهرة وتطورت في الوقت الراهن حتى بات يطلق في أدبيات القانون الدولي الاقتصادي أننا نعيش زمن التكتلات الاقتصادية بامتياز، فالمتتبع لمسار هذا التطور الاقتصادي ، يجد أن الاتجاهات الدولية تسارعت نحو تكوين علاقات دولية في إطار تكاملي؛وجميع التجارب التكاملية هي وليدة مبادرات أكاديمية واسعة، التي تنظر للفكر الأمني و مناهج تحقيق التعاون،هذا الأخير الذي لا يعتبر حديثا بل يرتبط بتطور الفكر الفلسفي الليبرالي، وقد مثلت حروب الدول القومية و الصراع من أجل الحدود دافعا أساسيا لهذا الطرح التكاملي، فقد اعتقد العديد من المفكرين أن الوحدة هي السبيل الوحيد من أجل تحقيق السلم و احتواء النزعات العدوانية، أو الحروب الدولية الشاملة، فكانت الحرب العالمية الأولى و الحرب العالمية الثانية، فرصة مواتية لازدهار حقل الدراسات التكاملية في العلاقات الدولية وبرزت لنا تيارات فكرية متباينة، مثل: النظرية الفيدرالية، النظرية الوظيفية التقليدية، النظرية الوظيفية الجديدة، النظرية الوظيفية الجديدة_الجديدة، المقاربة الاتصالية للتكامل الدولي، وهو ما سنحاول من خلال هذه المطبوعة مناقشته بتسليط الضوء على أهم المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها التحليل، كما سنتعلم ايضا النظريات التي أطرت التعاون والاندماج الدوليين. ويسمح لنا أيضا بالتعرف على النماذج الاندماجية المختلفة والمقارنة بينها.وتدعم هذه المحاور بموارد ودعائم مختلفة، كما يتضمن المقياس أيضا مجموعة من الوضعيات والأنشطة التعليمية والتقييمية. وسيرفق المقياس بمجموعة من المراجع .وتستلزم الدراسة مجموعة من المعارف المكتسبة والتكوين

القاعدي للطالب في العلاقات الدولية والاقتصاد والتاريخ المعاصر، والمفاهيم ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل

المحاضرة الأولى: التكامل مقاربة مفاهيمية

يعد مصطلح التكامل والاندماج الدولي من أهم المصطلحات على مستوى العلاقات الدولية، التي حظيت باهتمام كبير بعد فترة الحرب العالمية الثانية وخاصة في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة،حيث واجه الباحث إشكالية اتساع المفهوم وارتباطه بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى القريبة منه،وبالتالي سنحاول من خلا هذه المحاضرة توضيح مفهوم التكامل وما يتعلق به من مصطلحات أخرى

أولا تعريف التكامل:Integration :

لغة:

إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية integritas التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها كما ورد استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفور oxford، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس " لسان العرب" بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه. فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين جانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، فمعنى

التكامل ينطوي على تلازم وتقابل وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله،أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحدها بدون العناصر الأخرى.[1]

اصطلاحا:

من الناحية الإصطلاحية قدمت العديد من التعاريف للتكامل نذكر منها :

1.1:تعريف الفقهاء:

ليون ليدنبرغ Lindberg Leon في دراسة له عن السوق المشتركة الأوربية التكامل بأنه" العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدل من ذلك اتخاذ القرارات المشتركة في هذه الشؤون أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.[2]

أرنست هانس"على أنه العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.[3]

كارل دويتش Deutsch K فيعتبر لتكامل: "عملية و حالة، فهو ينظر إليه كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي، و كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا و هو الثقة المتبادلة بين الحاكم و المحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الإستقرار و الأمن و السلم."[4]

عبد الوهاب الكيالي على أنه: عبارة عن نتيجة تراكمية من أجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على مستوى الدولي حيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية تسلم لها جزءًا من صلاحياتها وهي عملية مركبة ومتسلسلة".[5]

---

[1] [1] إسماعيل بن محاد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية،ط4 ،(بيروت: دار العلم للملايين)،1987،ص1810

[2]. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولي، (ترجمة وليد عبد الحي :)كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص ص 272.

[3] المرجع نفسه،ص176.

[4] ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة،1997. ص217.

[5] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،(الجزائر: دار الخلدونية)، 2007،ص245

إسماعيل صبري مقلد بأنه:" العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف فوق القومية التي أنجزته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها."[6]

ارنست هاس التكامل على أنه:"العملية التي بموجبها الفاعلين السياسيين في مختلف الأماكن الوطنية، يقتنعون بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأمالهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أوسع"[7]

أميتاي إتزيوني يرى أن:" المجتمع يكون متكاملا إذا كان يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقود بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب"[8]

فليب جاكوب :يعرف التكامل بأنه :"ذلك الإحساس بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة به."[9]

جوهان جالتونج التكامل هو :"العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل وقد حدث والعكس صحيح."[10]

بنتلاند التكامل هو:" العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثرة من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا."[11]

---

[6] المرجع نفسه.

[7] ـ نصر مهنا محمد، النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998.

[8] المرجع نفسه.

[9] إدريس محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية :الأهرام : .مركز الدراسات السياسية أو الإستراتيجية، 2001 ص22 .

[10] المرجع نفسه،ص182.

[11] ثابت عبد الحافظ علي فتحي،ص220

2.1تعريف التكامل حسب التخصص:

اختلفت المفاهيم الدالة على التكامل باختلاف الدارسين والباحثين بإختلاف مجال تخصصهم حيث قدم للتكامل مفاهيم مختلفة حيث نجد:

علم السياسة: عرف قاموس العلوم السياسية والمؤسسات السياسية: التكامل على أنه قدرة مجموعة من الوحدات السياسية المختلفة على تأليف كل واحد يشترك في وحدة واحدة من قيم ومعايير التعاون"، يحدث بموجبها تعديل في السلوك السائد قبل الدخول فيها، ويكون التكامل دوليا إذا كان ناشئا بين دولتين أو أكثر، أي أن الوحدات الداخلة في علاقة التكامل تكون دولا. وفي تخصص العلاقات الدولية يقصد بالتكامل في العلاقات الدولية هو ظهور كيان جديد فوق قومي يستوعب الصلاحيات والسلطات للدول الأعضاء فيه ويمتلك حق اتخاذ القرارات الإلزامية التي يتعين على الدول الأطراف الانصياع له.

علم الإقتصاد: يقصد بالتكامل انضمام عدة وحدات إنتاجية إلى بعضها البعض بهدف التوفير في تكاليف الإنتاج، أو بهدف السيطرة على السوق، فالتكامل هنا هو الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها البعض ويمكن التمييز في التكامل الاقتصادي بين تكامل عمودي رأسي والذي يتميز بالمرحلية والتدرج في النشاط الاقتصادي،وتكامل أفقي والذي يتميز بعدم وجود مرحلية وتدرج في النشاط الاقتصادي واندماج كل المراحل للقيام بنشاط اقتصادي معين، أو عدة أنشطة اقتصادية.

علم الإجتماع: ستخدم اصطلاح التكامل للدالة على اشتراك وتضامن مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تعاون وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والنفسية والاجتماعية في سبيل الإبقاء على وحدة البنية كلها وضمان فاعليتها بطريقة متناسقة.[12]

3.1التعريف الإجرائي:

[12] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس :منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 8119 ، ص90

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف التكامل على أنه**"عملية تحويل الأجزاء أو الوحدات المنفصلة عن بعضها إلى وحدة متكاملة، أو إلى نظام متناسق يتمي بالاعتماد المتبادل بين مكوناته وأن أي تغيير في إحدى الأجزاء سوف يتبعه تغيير في الجزء الآخر".**

المحاضرة الثانية: التكامل و المفاهيم المشابهة:

يتداخل مع مصطلح التكامل العديد من الكلمات المشابهة،تتمثل أغلبها في[13]:

التعاون:

[13] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**، ط 1 الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،2013 ،ص59.

أتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه مجرد تخفيض الرسوم الجمركية علي التجارة بينها أو إبرام اتفاقية ليسير تسوية المعاملات الجارية بينها أو اتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال الموطنين بينها للعمل،والتعاون قد يكون بين دول متجانسة إجتماعيا، إقتصاديا وسياسيا أو عكس ذلك.

الحلف :

اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معا حول مسائل أمنية مشتركة وتهدف الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها، فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود علي زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف.

الشراكة :

مفهوم حديث في أدبيات العلاقات الدولية ثم استعماله لأول مرة عام 1957 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشراكة تحمل رؤية أشمل من التعاون وقد تقتصر على قطاع محدد أو قطاعات متعددة،وقد استعملت كلمة شراكة من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا،وفي هذا الإطار يقترح" "Ponson .B" أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والشراكة والتكامل فيعتبر "Dussage. P "et." Gavette. B "أن التكامل هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

الاعتماد المتبادل :

يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، ومن خلال هذه التفاعلات ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة

الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها. كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، إضافة إلى أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونيةوجود وحدتين أو أكثر تعتمد الواحدة على الأخرى، والإعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساومة بين الأطراف، فعلاقات الإعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب كما يعتمد علي المستويات الكلية لقوة الدول ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل.

الاندماج:

برز هذا المفهوم في الخمسينيات وكان أساسا وصفا لتغيرات في هندسة أوروبا السياسية والإقتصادية، أدرك المفكرون سريعا أن ما كان يجري ضمن أوروبا الغربية يحمل تبعات مهمة بالنسبة إلى العلاقات الدولية عامة وبالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية، بوحي من النظريات الوظيفية، ساهم كتاب من أمثال "ديفيد ميتراني" و"كارل دوتش" و"ارنست هاس" في دراسة الإندماج في العلاقات الدولية ووضعوا الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في السبعينات من القرن العشرين وأفضل طريقة لفهم الإندماج هو النظر إليه كآلية تتضمن حركة بإتجاه زيادة التعاون بين الدول -إنتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية -نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه. **فالإندماج** هو أعلى مراحل التكامل وبموجبه تنحصر وتتوحد إيرادات الدول في وحدة واحدة يمكن أن تصل إلى توحيد سياسي ودستوري ويجب أن يشمل الاندماج كل مجالات والقطاعات الاقتصادية ، الاجتماعية، العسكرية ...الخ.

الحلف :

لغة مشتق من مصدر حالف نقول حالف شخص لشخص أي عاهده،ومن الناحية الإصطلاحية هو تجمع يتكون من الدول لا يشترط تجانسها من الناحية العسكرية بالضرورة وهدفه تحدي تهديدات أمنية مشتركة التي يواجهها أعضاءه، وهو تجمع ذو أغراض عسكرية ويشترط في تكوينه الاستناد إلى معاهدة دولية لأن الحلف من منظار القانون الدولي هو

علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر لضمان دعم التبادل في حدوث الحرب.وقد انتشرت الأحلاف العسكرية في مرحلة " توازن القوى" و" الحرب الباردة" " حلف وارسو، بغداد.

فالحلف هو اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معا حول مسائل أمنية مشتركة وتهدف الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها،فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود علي زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف.

المحاضرة الثالثة: أهداف ومراحل التكامل :

أولا:أهداف التكامل:

يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا والمنافع للدول ألأعضاء فهو بذلك يسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي ودعم الميزة التنافسية واتساع حجم السوق، ومن أبرز أهداف التكامل ما يلي:

1.أهداف اقتصادية :تظل الأهداف الاقتصادية تاريخيا أهم دوافع التكامل ،من خلال اتباع مناهج أداء اقتصادي تجنب دول الإقليم كل ما من شأنه التأثير سلبيا على اقتصادات بعضها البعض، واتخاذ إجراءات مشتركة تحقق مستويات يتعذر بلوغ الدول إياها منفردة،ففي ظل الاقتصاد القوي لا نستطيع العديد من الدول الصغرى أن تحتفظ بمكانتها في ظل المنافسة سواءا كانت دولا أقل تقدما أو تطور أو حتى دول صناعية قديمة،وتتمثل أهداف التكامل الإقتصادي وتحسين نوعية الحياة،وتحقيق رفاهة المستهلكين ورفع الدخل الحقيقي نتيجة رفع المستوى الدخل النقدي،وخفض نفقات المعيشة و هو ما تؤكده دعاوى تحرير التجارة،كما يساهم التكامل في تحسين ظروف العمل للعاملين في دول الإقليم،وما يتبع ذلك من تحرير انتقال العمال واعتماد مواثيق خاصة بالنهوض بظروف العمل وتقاربها على المستوى الإقليمي،كذلك يساهم التكامل في تطوير الموارد الطبيعية المشتركة ومصادر للطاقة بين الدول الأعضاء، خاصة في الأقاليم الواقعة في الأحواض البحار والبحيرات والأنهار،حتى وإن كان بعضها أعضاء في تجمعات إقليمية مع دول أخرى لتحقيق أغراض تكاملية

أوسع نطاقاً وفي بعض الأحوال ينصب التعاون على موارد طبيعية متماثلة، بما في ذلك تلك التي تقوم عليها أنشطة سياحية.[14]

بناءا على ذلك عملت دول اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية السعي إلى تنمية صناعتها،غير أنها اكتشفت أن أي اقتصاد قوي قد يكون مصيره الانضواء في ظل القوة الأمريكية التي تزداد نموا وسيطرة بامتلاكها لأكبر إنتاج للتصدير،وأفضل تكنولوجيا متطورة، وأكبر تواجد لرأسمال بالإضافة إلى المهارات البشرية المتطورة، وأمام كل ذلك بدأت دول أوروبا الغربية في بناء الإتحاد الأوروبي ودمج اقتصاديات دوله.

2.الأهداف السياسية: إشاعة السلام بين الدول الأعضاء،باختيار التكامل الذي يتم في انضمام دول الإقليم إلى بعضها بالتراضي كبديل لمحاولة بعضها ضم الآخرين قسراً، وهو ما قد يعزز الدعوة إلى الوحدة السياسية و تحقيق الوحدة السياسية،كما يساهم التكامل في إقامة آليات لتسوية المنازعات التي تتعرض لها دول تنتمي إلى الإقليم ويؤثر عدم استقرارها على أوضاع باقي دوله، وتزايدت أهمية هذا الهدف في العقدين الأخيرين خاصة في التجمعات الإفريقية.[15]

3.الأهداف الأمنية: في مواجهة ما يترتب على اضطرابات تثيرها عناصر داخلية أو خارجية في بعض دول الإقليم من آثار سلبية على دول الأطراف في العملية التكاملية، يدعو هذا التكامل إلى تعاون إقليمي للقضاء على أسباب الاضطراب،ومواجهة التهديدات الامنية المشتركة والعمل على ردعها من خلال وضع سياسات أمنية مشتركة .[16]

ثانيا: أنواع التكامل:

ينقسم التكامل إلى نوعين:

1.من حيث المجالات:

1.1التكامل الإقتصادي:

[14] عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1،2005،ص99.
[15] جهاد عودة،المرجع نفسه،ص100.
[16] المرجع نفسه.

يعرف Jovanovic التكامل الإقتصادي على أنه:" العملية التي من خلالها تتوحد مجموعة من البلدان في كيان أكبر من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية لهذه البلدان و الكيان الجديد"، يتمثل التكامل الإقتصادي في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق،فالتكامل الإقتصادي يمر بمجموعة من المراحل[17]:

أ -مرحلة التبادل الحر:

خلال هذه المرحلة تلغي الرسوم الجمركية والقيود الكمية علي السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، وهذه المرحلة تسبقها مرحلة الأفضلية الجمركية التي تشكل المستوى الأول لإندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية

ب - مرحلة الاتحاد الجمركي:

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء" خارجي "أو" محيطي "يتجلى في أن الأقطار في طريق الاندماج تمر في مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم.

ج – مرحلة السوق المشتركة:

هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى والثانية، وهكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا علي البضائع فقط، بل كذلك علي عوامل الإنتاج، هذا الانتقال التام للعوامل مضاف إلى انتقال البضائع في إطار الاتحاد الجمركي سيعطي السوق المشتركة، وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج .

د –مرحلة الوحدة الاقتصادية:

[17] نسيمة طويل،التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية،مجلة الناقد للدراسات السياسية،العدد03،2018،ص101.

هنا تزول القيود الجمركية وتبدأ عملية إنتقال البضائع وعوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وذلك للقضاء علي التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق، وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء، أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها.

مرحلة الاندماج التام:

وتعتبر أعلى المراحل، إذ أنه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الأقطار الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضرائبية والاجتماعية بين الدول المندمجة، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

2.1التكامل السياسي:

يعتبر التكامل السياسي من أصعب أشكال التكامل والذي لا يتحقق إلا في وجود درجة عالية من الوعي السياسي لدى القادة وأطياف المجتمع المدني لما له من تأثير على مواضيع حساسة على قبيل موضوع السيادة، من خلال تهذيب الميولات القومية ويمكن القول انه يتكون من مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتم إيجاد آليات، مؤسسية وإجراءات صنع القرارات فحسب، بينما تتعدى المرحلة الثانية ذلك إلى ضرورة تطوير قيم وتوقعات مشتركة لتحل بشكل سلمي أشكال النزاع التي قد تحصل كما تؤدي إلى تماسك اجتماعي-سياسي بين الوحدات المكونة له.

3.1التكامل الإجتماعي:

ويقصد به عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي الوعي فوق قومي *Supranational Consciousness* (.كما يستخدم مصطلح التكامل الاجتماعي على المستوى الإقليمي للإشارة إلى العديد من

الأمور كالتجانس والتقارب في اللغة والدين والثقافة والتاريخ والتراث، وتزايد حركة التجارة والسياحة ووسائل الاتصال والرحلات والتزاوج المختلط بين شعوب دولتين أو أكثر.

التكامل الأمني:

وهو يظهر في عملية الترتيبات الأمنية وبيني افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ، والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد :هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة[18].

2.من حيث النطاق :

1.2التكامل الدولي:

قد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية، على أنه وظف لنظام وعناصره الموجودين سابقا أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، وقد تبين أن التعاريف والتوقعات المحيطة بالتكامل الاقتصادي، السياسي الدولي ينطوي على مشاكل في الشرح والمعنى المشترك، إلا أنه ورغم هذا يمكن وصف التكامل الدولي على أنه إيجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين الوحدات الدولية المستقلة مسبقا وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها واجتماعية جزئيا وسياسية جزئيا كما يفترض مفهوم التكامل الدولي السياسي وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدفقات اجتماعية واقتصادية وثقافية تكوم الغاية منها تحقيق مزيد من السلم والرفاهية على المستوى الدولي.

2.2التكامل الإقليمي:

يقصد بالتكامل الإقليمي قيام مجموعة من الدول تتركز في منطقة جغرافية معينة الدخول في منظمة إقليمية بهدف زيادة التعاون الإقليمي ويتم هذا بواسطة معاهدة أو اتفاقات أخري، "ووفقا ل"هانس "فان التكامل الاقليمي هو:" عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من

[18] نسيمة طويل،مرجع سابق،ص105

مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية الأمنية، السياسية وكذلك الاجتماعية والقضايا الثقافية".

المحاضرة الرابعة:شروط العملية التكاملية:

عملت نظريات التكامل الدولي على إخراج العلاقات الدولية من طابعها التنافسي الصراعي الى طابع التعاون والاعتماد المتبادل ، وانتقلت من خلالها العلاقات الدولية الى طابع الفوق قومية بدل من القومية،وفي هذا السياق لابد من التسليم بأن التكامل الدولي والاندماج والاعتماد المتبادل صارت حتميات للشعوب والدول وضرورة ملحة لا بديل عنها حتى يعيش العالم السلم والأمن الدوليين،وقد صاغ منظرين الفكر التكامل مجموعة من الشوط نوجزها فيمايلي:[19]

1.وجود العدو المشترك:

[19] ب‌عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، /2008،ص63.

من أهم الذين تعرضوا لهذه القضية نجد" كارل دوتش "و"اتزيوني"، حيث أكدا على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في إيجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها والتي تدفع إلى المزيد من التنسيق والتعاون لمواجهته. وشرط مثل هذا كان دائما عاملا رئيسيا لإحداث التكامل السياسي أو ما يسمى بالتوحيد السياسي حيث يتحقق عن طريقه تنظيم المقاومة ضد العدو أو الخطر الخارجي.

2-وجود الدولة القائد أو الإقليم القاعدة:

وهذا الشرط تؤكده التجارب الوحدوية عبر التاريخ مثلا تجربة روسيا في الوحدة الألمانية ودورها فيها، حيث أن وجود الإقليم القاعدة أو الدولة القائد يلعب دورا كبيرا في تجميع الأطراف) الدول (الأخرى عن طريق الترغيب أو الترهيب لتحقيق التكامل وتكون علي استعداد للعب دور القدوة أو النموذج وتضحي بقدر من المكاسب الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل .

3-التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو إلى تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج،وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والموصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شروطا ضروريا له .

4-تعدد الأطراف:

أي تعدد الإرادات التي تقبل علي الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها البعض إلى حالة التجمع في كيان أوثق، هذه الأطراف هي كيانات سياسية) دول(، وهذا ما يعطي للتكامل بعده السياسي إن لم يكن سياسي في المقام الأول، ويفهم من هذا أن العمل إرادي، وعليه يستبعد

المفكرون من عملية التكامل حالات الضم بالقوة والتي جعلت من المستعمرات كيانات وثيقة الارتباط بالمركز إلى درجة تفوق ما تحققه التكاملات الإقليمية.

5الثقافة السياسية المشتركة:

ويقصد بذلك ضرورة توفر قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية الأمر الذي يتطلب توفر عنصرين هما:الإحساس المشترك بأهمية التكامل.الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض من علاقاتهم بأطراف أخرى وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل التي يوجهها كل طرف إلى الآخر.

6-وجود العجز والفائض:

ولابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص عن الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول، وهنا تجدر الإشارةإلى أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد.

7.وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية:

إذا كانت الإرادة السياسة ضرورية للانطلاق فإنها لا تكفي وحدها بل يجب توفر المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة علي تنفيذ البرامج والسياسات المتقاربة وبالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف والعمل علي التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية.

المحور الثاني:النظريات المفسرة للتكامل

المحاضرة الخامسة:النظرية الوظيفية:(FUNCTIONALISM

اولا:تعريف الوظيفية:

يشير مصطلح الوظيفية إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية، وهي تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمته النسقية، وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولابد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.ويعرف هوراس كالن Kallen Horace أن المعاني المحددة للوظيفية هي :الانتقال والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والإمتداد والإنبثاق.أما روبرت ميرتون"Robert Merton"يعرفها بأنها :تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين .

أما "كلود أنيس " Inis Claude فيعتبر الوظيفية بأنها القطاع الوظيفي للتنظيم الدولي الذي يكون ذلك الجزء من الأنشطة الدولية المنظمة التي ترتبط مباشرة بشؤون إنسانية وتقنية واجتماعية واقتصادية، أي تلك المشاكل التي يمكن وصفها علي نحو غير نهائي بأنها سياسية.

1.الوظيفية التقليدية:

تعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي،ومنها انتقلت بشكل تدريجي إلى العلوم الاجتماعية ومنه إلى العلوم السياسية،حيث أصبح مرتبطا بدراسة ظاهرة التكامل سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي و ذلك من خلال التركيز على مفاهيم جديدة كالسلم و التعاون و المشاركة و القيم المشتركة،و تستلهم هذه المدرسة أفكارها من عند "غروسيوس" الواردة في مؤلفه قانون الحرب و السلم و كان "إينريك كروسيه" قد دعى إلى توحيد جهود الدول نحو إقامة علاقات ثقافية و اقتصادية و هذا من أجل القضاء على ظاهرة الحرب التي تصبح مكلفة و غير مجدية. تجسدت هذه الأفكار مع "ديفيد متراني" و التي بلورها في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية ووضع خلاصة اجتهاده النظري سنة 1943 عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية مع أنه كان قد طرح أفكار نظريته في كتاب له بعنوان تقدم الحكومة الدولية سنة 1933 و ركزت فيه على أهمية الروابط التي يمكن أن تؤدي إلى التكامل الدولي و بالتالي زيادة فرص السلام و الاستقرار.[20]

1.1مبادئ و شروط التكامل عند الوظيفية التقليدية:

يضع الوظيفيون التقليديون جملة من الشروط لنجاح العملية التكاملية تتجسد في[21]:

1. توفر العقلانية و المنفعة و هي عوامل مشروطة بالتعلم و الثقافة و التواصل و الحوار و تبادل المعلومات kوهذا لإستبدال علاقات العداء بعلاقات تعاونية سليمة،حيث يفترض أن الناس يتمتعون بعقلانية كافية في حساب مصالحهم و لذلك لابد من تحول انتباههم من المشاكل والحلول الوطنية التي توجد انقساما عموديا في المجتمع، إلى المشاكل فوق القومية وفوائد الحلول فوق قومية.
2. -التكامل يكون على المستوى العالمي و ليس الإقليمي، وذلك بتنسيق الجهود والبحث على مجالات التعاون الجديدة لمواجهة المشكلات والنزاعات المختلفة، ولا يكون علي

[20] دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، ا،مرجع سابق،/.ص270
[21] المرجع نفسه،ص272.

المستوى الإقليمي،لأن هذا يؤدي إلى بروز قوي على صعيد التجمعات الإقليمية التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق نزاعات وتحويلها من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية.

3. إقامة مجتمع دولي مسالم وهذا عن طريق التعاون وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق، لأنه بفضل هذا التعاون سوف يخلق شبكة مكثفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المتداخلة والمتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية.
4. ضرورة الفصل بين مبادئ السياسة الدنيا المتعلقة أساسا بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التقنية و ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية و القضايا الدفاعية.
5. إن تكوين منظمات دولية وظيفية متخصصة يكون نتيجة لوجود نشاط أو وظيفة أو حاجة مشتركة للإنسانية جمعاء، ومن أجل إنجاح المنظمات الدولية في أداء نشاطاتها لا يجب تقييدها بقواعد قانونية جامدة، فطبيعة الوظيفية هي التي تحدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها
6. -الدور المهم الذي يقوم به الخبراء و الوظيفيون و اعتبرت الوظيفية شرط وجودهم و مساهمتهم في صناعة القرار و تنفيذ السياسات من شروط نجاح أي تجربة تكاملية،ويشترط أن يكونوا من بين الخبراء والفنيين المتخصصين في المجالات التي أنشئت لها المنظمات مع إلزامية خضوعهم إليها بدل الدول القومية.
7. -بناء شبكة كبيرة من الأنساق المصلحية على حدود الدول تتجاوب مع مصالح الشعوب و تقوم على اعتماد متبادل بين الدول.
8. -تقوم الوظيفية التقليدية على مبدأ الانتشار.

2.1.مسار التكامل عند الوظيفية التقليدية:

تهدف الوظيفية حسب "متراني" إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة و المواطن و يعتقد أن الدولة هي صاحبة السيادة المطلقة وهي السبب في الحروب و النزاعات، إذ يقترح وجوب القضاء على الدولة فالحدود هي وهمية و التي تعرقل تكامل الشعوب و أن الروح

القومية ولدت الندرة التي هي سبب الحروب، فالدول تلجأ إلى تعويض الندرة الداخلية بالحرب الخارجية و هذه الندرة هي مضطلعة لأن المجتمع الدولي بتميز بالوفرة،كما ركزت الوظيفية جهودها العلمية على التعاون في الميادين التقنية أملا بأن تؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن الحسابات السياسية و بالتالي أصبح من الممكن إرجاع المشكلات التقنية التي تواجه الدول إلى المتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي. و تطور و نجاح التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى حتى تنتقل إلى مجالات السياسة العليا لتحقيق تكامل اقتصادي ومن تما السياسي،و تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو إلى التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية،ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات : السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات اله خارجية والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية ...إلخ هذا الحل يكون مصحوبا بروح الثقة و الإخلاص بين مؤسسات التعاون،يعتبر الوظيفيون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالاته في السياسات الدنيا سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتنسيق في مجلات السياسات العليا إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الاقتصادي[22]

يعتبر ديفيد ميتراني من أهم منظري التكامل الوظيفيين وقد طور افكاره إبان الحرب العالمية الثانية متفائلاً بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية حيث عارض ميتراني التكامل الإقليمي لأنه يؤدي – حسب رأيه – إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم كما عارض ميتراني

[22] عامر مصباح،مرجع سابق،ص108.

المدرسة الدستورية مؤكداً على أن يكون التكامل تعبيراً عن مصالح الجماهير في الدول المختلفة و ليس فقط شكلاً تنظيمياً فوقياً إذ ان هذه المصالح الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة "مجتمع" دولي مسالم متماسك و ليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول ،كما يرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.[23]

3.1. **الانتقادات الموجهة إلى الوظيفية التقليدية:**

أول ما يثار في أفكار هذه المدرسة هو مثاليتها المطلقة من حيث تقييمها النظري للقضايا(سياسات دنيا و سياسات عليا) و التي يتعارض مع الواقع بحيث أن كل سلطة سياسية تقسم قضاياها على أساس رؤيتها.

غلو المدرسة في التركيز على الجوانب الفنية و الاقتصادية بحيث أن الأحداث أثبتت أن هذه الجوانب تكون محل نزاع أيضا و تسييس، و خلافات الدول ازدادت و لم تنقص نتيجة ذلك.

إن السعي نحو التكامل و الاندماج يجب أن يتوافق مع جهود إرادة سياسية لسلطة سياسية داعمة له بحيث أنها تستهل عمل الجوانب الاقتصادية.

إن طرح "متراني" يدعو إلى أن تتخلى الدول عن سيادتها و دورها العملي داخل المجتمع لصالح منظمات عالمية متخصصة لكن هذا ما يفتقده الواقع.

[23] المرجع نفسه،ص90..

عدم مراعاة الوظيفية مصالح بعض الجماعات داخل المجتمع و التي قد لا يخدمها التكامل و قد تشكل عقبة في طريق الاندماج.

ثانيا.الوظيفية الجديدة:NEO-FUNCTIONALISM

تعد الوظيفية الجديدة إمتدادا ورد فعل للوظيفية الأصلية،لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة علي مستويات المنهج، الإطار المفاهيمي فكلاهما يعتمد في دراسة الظاهرة التكاملية انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها، وكلاهما يعتمد علي مفهوم التكامل كعملية وكحالة وعلي مبدأ الانتشار أو التعميم وعلي الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة علي المستويين الداخلي والخارجي فالوظيفة الجديدة تركز علي التكامل الاقليمي بدلا من التكامل الدولي، كما فعلت الوظيفية التقليدية، حيث تتمحور الوظيفية الجديدة حول الفكرة التي مؤداها أن الدول تتنازل عن سلطاتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية معلنة بذلك ولائها لها.

مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة:

تعتبر الوظيفية الجديدة أن مسار التكامل ينهج منهج آلي و مرحلي في آن واحد، بحيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي و التي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها،ويعتبر الانتشار spilloverالمحرك الرئيسي لعملية التكامل و الاندماج حسب منهج الوظيفية الجديدة. كما ترى أن القطاعات التي لها إمكانية كبيرة للتوسيع و الانتشار هي القطاعات الاقتصادية التي تلعب الدور القيادي في عملية الانتشار لارتباطها الوثيق بالاهتمامات المباشرة للمواطنين(الرفاه الاجتماعي) ، و بالتالي فإن الانتشار هو المؤشر الرئيسي الذي لأية تجربة تكاملية للوصول إلى مرحلة الإقلاع و هي النقطة التي يصل فيها مسار التكامل إلى تحقيق الشروط الضرورية التي تسمح له بالمواصلة دون التدخل من البيئة الخارجية.

رواد النظرية الوظيفية الجديدة:

أميتاي اتزيوني:

يعتبر أميتاي ايتزيوني أن عملية التكامل الاقتصادي تسبق عملية التوحيد أو التكامل السياسي وركز اتزيوني عند دراسته مراحل عملية التكامل عند على الوحدة التي قامت بين عدة دول و توصل الى بناء نموذج تكاملي والذي يمر بأربعة مراحل وهي:

1. مرحلة ما قبل الوحدة: يرى اتزيوني انه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة حيث يبدأ التبادل في هذه القطاعات يتسع بين الدول المشتركة في هذا القطاع، ولا يركز اتزيوني بشكل واضح على اثر العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل التوحيد لان هذه العوامل قد تؤثر على عملية التوحيد كما أن الدول قد تكون في مرحلة ما قبل الوحدة لا تنتمي بالضرورة لنفس المنظمات الدولية أو تنتمي إلى نفس الكتلة السياسية.
2. عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: وهي التي تبرز فيها قوى التوحيد و التي قد تكون لها طبيعة قسرية و التي تتمثل في الجيش و الشرطة، أو طبيعة نفعية و تتمثل في الجوانب الاقتصادية و الإمكانيات الفنية و الادارية، أو طبيعة مرتبطة بالهوية الاجتماعية و التي تتمثل في الطقوس و الشعارات و القيم التي تسود المجتمع و يمكن استغلالها للتوحيد، وتخضع هذه القوة التوحيدية(بنماذجها الثلاثة) للنخبة داخل المجتمع، وهنا يشير اتزيوني إلى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد لا النخبة الخارجية.
3. عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها: ويبدأ ظهور هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع و الأفراد و الاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.
4. نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها: في هذه المرحلة يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية، أي تكون المراحل الثلاث السابقة قد أكملت مسيرتها و انتهت، ويشير إلى أن الاتحادات الناضجة أي التي

اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع و الانتشار.

أرنست هاس:

برزت أفكار هاس من خلال مؤلفاه الشهيرين الأول في سنة 1958 يحمل عنوان the Uniting of Europe"و الثاني في سنة 1964 تحت عنوان Beyond the Nation State"و قد كان هاس متأثر بدرجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشركة، ويمكن تلخيص أفكار هاس في النقاط التالية:

تقوم الوظيفية الجديدة على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة. فهذه الطبيعة التنافسية لهذه المصالح هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق و الوسائل التي تخدم جميع المصالح، فهو يرى بأنه إذا كان الاجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يتحقق فإن الاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأية محاولة تكاملية.

إن بداية أي تجربة وحدوية أو تكاملية يجب أن يقترن بموافقة و مساندة الجماعات و الفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي، و هذه العملية التكاملية في رأيه لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع، و لا تتطلب كذلك تجانس أهداف الدول المشاركة؛ فالجماعة الأوروبية للحديد و الفحم تم قبولها و تأييدها لأنها حققت مصالح مختلف لجماعات مختلفة؛ فالتركيز هنا -على عكس الوظيفية الأصلية- يتم على أساس أن أهم الجماعات في المجتمعات الغربية التعددية تلعب الدور الرئيسي في عملية التكامل و هذه العملية لا تحتاج إلى تأييد شعبي و هذه الجماعات يمكن أن صناعية، سياسة أو عمالية.

تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظرا لان التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة و الحصول على موارد مالية جديدة و توسع في مجال الاستثمارات التي لا يمكن تحقيقها في إطار النشاط القطري الضيق،فجماعات المصالح داخل منطقة التكامل تعتبر الوسيلة الرئيسية لتدعيم مؤسسات،وهذا الدعم من طرف جماعات المصالح يمكن هذه المؤسسات من وضع قوانين و معايير تسيير و إدارة موحدة داخل قطاع أو مجال

معين مما يؤدي إلى توحيد سلوك الدول المعنية في هذا المجال. لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح لهذه المؤسسات التكاملية يرتكز أساسا على حساب الفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها هؤلاء من عملية التكامل، فهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار أخر .

من خلال تركيز هاس على دراسة جماعات المصالح داخل الوحدات المعنية بمسار التكامل يرى بأن الخطورات العملية للتكامل و الاندماج هي أصلا ذات طابع اقتصادي لكن لها انعكاسات سياسية هامة تتمثل في قدرة هذه الجماعات على الضغط على الحكومات الوطنية من اجل التنازل التدريجي عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات التكاملية الجديدة، وهنا يرى بأن الأزمات و المشاكل سوف تحدث حول الحاجة و الرغبة في الحفاظ على صلاحية اتخاذ القرار داخل كل وحدة من وحدات التكامل. الا أن التفكك لا يمكن حدوثه لان جماعات المصالح متأكدة من أن مصالحها تكمن في احترام و الحفاظ على مسار التكامل.

يرى هاس أن المتغيرات و الشروط التي تحكم أي تجربة تكاملية من أي منطقة جغرافية تقسم الى ثلاث مجموعات:

المتغيرات القاعدية: وتتمثل في صفات وقدرات الوحدات الداخلة في عملية التكامل من حيث: حجم هذه الوحدات، درجة وجود تعددية أثنية وعرقية ولغوية داخل هذه الوحدات، توجهات النخب.

المتغيرات لحظة الاتحاد الاقتصادي :وتشمل أهداف الحكومات، طبيعة سلطات ووظائف المؤسسات الجديدة

.جوزيف ناي.

بدأ جوزيف ناي بمشاركته في الوظيفية الجديدة بانتقاد أفكار كل من هاس،هوفمان،اتزيوني واصفا كل مشاركات هؤلاء بالمبسطة و محدودة المجال إذ ركزت في مجملها على تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

أولا: ركز جوزيف ناي في دراسته على التجربة التكاملية في إفريقيا الشرقية. ومن خلال دراسته لهذه التجربة توصل إلى فرضية أساسية وهي أن التفريق بين السياسة العليا و السياسة الدنيا لا أساس له من الصحة، إذ انه في بعض مناطق العالم الثالث يتحول الرفاه الاجتماعي وما يرتبط به من قضايا ؛من مسائل سياسة الدنيا إلى مسائل السياسة العليا.

ثانيا: انتقاد ناي لعملية التسييس التدريجي لمسار التكامل. إذ يعتبر ناي أن الو لاءات الأوروبية التقليدية أظهرت منذ القديم ارتباطها بالوطنية الضيقة ولا توجد أية مؤشرات تدل على تغيير في هذا المجال وهذا ما جعل عملية تحويل الولاء مستحيلة.
ثالثا: مجموعة من الشروط لأية تجربة تكامل وهذه الشروط في حد ذاتها مرتبطة بمؤشرات وميكانيزمات التكامل وهي:

تجانس و تقارب الاقتصاديات: و هذا الشرط يأخذ بعين الاعتبار متوسط الدخل الفردي في الدول الأعضاء بحيث لا يجب أن يكون هناك تفاوت صارخ، وكذلك الدخل الوطني الخام أو ما عبر عنه أحيانا بحجم الاقتصاد.

تماثل قيم النخب: و المقصود هنا هو تجانس قيم معتقدات و مصالح و اديولوجيات النخب المؤثرة في مجتمعات التكامل.

التعددية:ويقصد بها التعددية السياسية التي تقتضي وجود مجموعة من الأحزاب مستعدة للتداول على السلطة و التعددية الاقتصادية التي تعني وجود مصالح و جماعات مختلفة كما أن هذه التعددية يمكن أن تمتد حتى إلى الجانب الاجتماعي.

المتغيرات الحركية: وتتمثل في نموذج اتخاذ القرار المتخذ،ومعدل التعامل بين الوحدات، وقدرة الأطراف المعارضة أو التي دخلت في عملية التكامل على التكيف مع الواقع الجديد. بالإضافة إلى أهمية توافق النخب الاقتصادية مع النخبة السياسية أو مع القيادة الحكومية.

إدراك المساواة في توزيع الفوائد: وتعني تجانس و توحيد التصورات نحو عدالة توزيع فوائد التجربة التكاملية.

قدرة الدول على التكيف: وهذا الشرط يتمحور حول قدرة الدول الأعضاء في عملية التكامل على تغيير سلوكاتها حتى تتماشى و الظروف الجديدة التي تخلقها عمليتي التكامل و التكيف.

ادراك الظروف الخارجية: وهنا يجب معرفة دور البيئة الخارجية على عملية التكامل أي تأثيرها على التجربة التكاملية.

انخفاض تكاليف التكامل: وهذا يتطلب ضرورة بقاء تكاليف العملية التكاملية في حدها الأدنى خاصة في المراحل الأولى حتى لا يؤدي ذلك الى انسحاب بعض الدول الأعضاء

المحاضرة السادسة: النظرية الاتصالية :

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي

فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع .

وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى " وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم .[24]

ولقد استقراء كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشر حالة تكاملية في العالم.

وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي[25]:

1. حفظ السلام
2. التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض .
3. إنجاز بعض المهام المحددة
4. تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية

والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقق هذه المهام فمثلاً حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي،ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاماً معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة

[24] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي(دراسة في النظريات والنماذج**،الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر، 2013 ،ص .90.
[25] المرجع نفسه.

وموارد مشتركة.أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق واتباع رموز جديدة،أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش [26]:

1. أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
2. اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثوابت الموجودة فعلاً.
3. التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات.
4. وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك.

أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي:

1. توليد القيم بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين
2. تخصيص القيم بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي
3. القمع ويعني القسر سواء العسكري أو غيره
4. التطابق ، ويعني تشجيع العمليات و رفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة .

أما أنواع المجتمعات التكاملية عند دويتش فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما:

أ. مجتمع الأمن المندمج /ب.مجتمع الأمن المتعدد .

ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل[27]

---

[26] يوسف ناصيف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،الرباط :دار الكتاب العربي، 1985 ص 283.

[27] عياد محمد سمير،مرجع سابق،ص92.

ويوضح دويتش أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن ما بين المجتمع المندمج الآمن والمجتمع غير المندمج الآمن ،ويرى دويتش أن مجتمع الأمن المندمج هو أوثق هذه المجتمعات تكاملاً كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق و القوانين بل إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق علىالعكس تماماً مما نشأ هذا المجتمع من اجله وهو تفادي الحرب أساساً كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860- 1861 وحرب الهند وباكستان عامي 1946 – 1947 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير الآمن أكثر خطراً ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المندمج – برغم خطورة فشله – يظل مرغوباً أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه لا يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات و الأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعوراً أكبر بالشخصية والطمأنية النفسية للصفوة والجماهير .[28]

ويقدم كارل دويتش مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات لقيام مجتمع أمن مندمج وهي[29] :

1. التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسسي.
2. أسلوب معيشة مميز وجذاب
3. توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة او عائد مشترك.
4. زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة
5. نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة

[28] يوسف ناصيف حتي،مرجع سابق،283.
[29] المرجع،نفسه.

6. بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حوجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.

7. توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل

8. وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافياً واجتماعياً

9. تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة

10. بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة.

11. وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية

12. وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.

اما العوامل التي - على العكس من ذلك – تعمل على تفكك مجتمع الأمن المندمج فهي[30]:

1- الزيادة السريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.

2- الزيادة السريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية او السياسية في المجتمع أو في إحدى وحداته وبخاصة في المراحل البكرة.

3- الزيادة السريعة في التفرقة الإقليمية أو الاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية

4- تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة

[30] يوسف ناصيف حتي،المرجع نفسه.

5- انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما قد يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحبطين.

6- فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة.

اهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل ويرى أنها تبدأ غالباً حول منطقة نواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطوراً وجاذبية للوحدات الأخرى ويوجد بها قائد نشيط موحد كما فعلت بيدمونت في توحيد إيطاليا مثلاً،ثم ينشأ عبر التفاعل بين هذه الوحدات مجتمع لا حرب نفسياً يكره فيه شعوب هذه الوحدات وقادتها محاربة بعضهم بعضاً كما كان الحال في الكانتونات السويسرية في القرن السادس عشر،وفي مرحلة تالية تضعف الإنقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشئ وتنتقل خارج الحدود وتحل محلها انقسامات جديدة تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية وقد تنشأ أحزاب وطوائف سياسية جديدة تعبر عن مصالح متطابقة تجمع بين طائفة من السكان من مختلف أجزاء المجتمع الجديد،ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المسرح السياسي يطور عملية التكامل.[31]

أما الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المنمدج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمداً في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الاقتراحات و البدائل المتنافسة و توجيهها نجو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج،اما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج

[31] عيد محمد سمير،مرجع سابق،96.

الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف والغزو العسكري المباشر.وتعتبر عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد أسهل وتتطلب عمليات أبسط وأهم هذه العمليات هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفوة وأخيراً السكان.والعملية الثانية هي نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها .والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة.[32]

المحاضرة السابعة :نظرية مركب الأمن الإقليمي regionel security complex : theory (RSCT)

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تهدف إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي ،وبين التفاعل على المستوى الفرعي ،والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية ،ويعد باري بو ا زن أول من استخدم مصطلح المركب الأمني أو المجمع الأمني من أجل تسهيل التحليل الأمني على المستوى الإقليمي ،حيث يسيطر الإقليم على منظور الأمن،دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني

1.تعريف المركبات الأمنية:

يتكوّن مصطلح " المركّب الأمني " من كلمتين تحتاجان أن نتعرف عليهما و هما، " مركّب (Complex و أمني) Secirity (و هما يُستخدمان، لغويا، للتّدليل على شيء مركب أي يتكون من عناصر متعددة يتم جمعها ليركب منها شيء أ بناء جديد و يتم ذلك في المجال / الميدان الأمني أي كل ما له صلة بالاهتمام الأمني، سواء كان ذلك بمعناه الضظيق

32

(العسكري) أو الواسع، بالمعنى الحديث للأمن، أي يشمل مجالات تتضمن كل مناحي الحياة.

أما اصطلاحيا فالمركب : يقصد به المجمّع بين عناصر متعددة لكن، هنا، مع التحديد أن ثمة ما يجمع بينها مترابط ، وحدة في الرؤية / الإدراك إضافة إلى معطيات الجوار، التاريخ المشترك و الانتماء لفضاء جيوسياسي واحد بكل ما يتحمل المفهوم (حيوسياسي) من معنى يتضمن الإشارة إلى الجوار الجغرافي ثم الجوار الإقليمي إضافة، أحيانا، بسبب الاهتمامات المختلفة، اقتصادية أو غيرها، إلى المحيط الدولي كنظام شامل مؤسسيا، قانونيا، اقتصاديا و عولمة.

أما الشق الثاني للمصطلح (الأمني) يتضمن المفهوم فضلا عن تلك المرتبطة بالمفهوم اللين و الصلب لكلّ ما هو عسكري / دفاعي أو أمني.

فالمركب الأمني : هو مجمّع من عناصر هي وحدات التحليل في العلاقات الدولية دولا أو منظمات جوارية أو إقليمية لكن بتلك الشروط أي الترابطات التي ذكرناها في مفهوم المركب.

رافقت ظاهرة المركبات الأمنية تطور العلاقات الدولية بعد زوال القطبية الثنائية بمعنى الفترة التي تلت انقسام العالم على أساس أيديولوجي لتأتي معطيات جديدة تتأسس عليها البناءات المبتكرة الموازية لتلك التغيرات حيث أن التنظيم القديم هو (:نظام عالمي -نظام اقليمي -نظام جواري- دولة)ليتطور بعدها ويصبح على الشكل التالي :مركّب أمني عالمي يتضمّن، بعد تقسيمه بتلك المعايير المذكو رة إلى مركّب أمني إقليمي قد يتضمّن هو نفسه تقسيما مزال موضوعا للنّقاش بين الأكاديميين في مجال التّنظير في العلاقات الدولية و في النّظريات الأمنية إلى مركبات أمنية جوارية تكون مجموعها مركّبات أمنية إقليمية وصولا إلى المركّب الأمني العالمي مرة أخرى[33].

2.المرتكزات النظرية لنظرية مركب الأمن الإقليمي:

[33] محمد مجدان،تحليلات النظم في العلاقات الدولية،(الجزائر:دار هومه للنشر)،2015،ص95.

ترتكز نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من المبادئ نذكر منها:

1. تعتبر مركبات الأمن الإقليمي مكونا رئيسيا للأمن الدولي.
2. أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسرع في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة.
3. مركب الأمن قد يتم اختراقه من طرف قوى عالمية،إذا كان على نطاق واسع.
4. اعتماد مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.
5. الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.

كما تحدد نظرية المركب الأمني الإقليمي أربع مستويات للتحليل هي [34]:

المستوى المحلي الداخلي : والذي يعنى بدول الإقليم من الداخل،بالتركيز على نقاط الاختلاف والضعف المتولدة بالداخل.

مستوى العلاقات دولة - دولة : تحديد علاقات الدول المشكلة للإقليم ببعضها البعض.

تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة:تحدد ملامح الإقليم في حد ذاتها من خلال تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة،وذلك على كافة الأصعدة سواء كانت اقتصادية أو سياسية عسكرية ودور القوى العالمية في الإقليم،أي التفاعل بين البنيان المشكلة لبنيات الأمن العالمية والإقليمية.

دور القوى العالمية في الإقليم:أي التفاعل بين البنيان المشكلة لبنيات الأمن العالمية والإقليمية. وتتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي على أربعة متغيرات :

الحد : وهو ما يميز المركب الأمني الإقليمي عن جيرانه من الأنظمة.

[34] المرجع نفسه.

القطبية : الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات.

البناء الاجتماعي:الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية المشكلة للمركب.

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تحاول شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية،المفهوم الرئيسي في النظرية كما قال بو ا زن واول ويفر هو المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة يبعضها البعض،أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية ،كما حاول باري بوزان وأول ويفر في كتابهما(: الأقاليم والقوة:بنية الأمن الدولي)إبراز المستوى الإقليمي للأمن كأداة لدراسة السياسة الدولية خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة ،وأن القوى المحلية لها قدرة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية وعدم وجود تنافس بين القوى المتعالية SUPERPOWER ،وأن القوى العظمىGreat power ،ليست على استعداد للتدخل في الشؤون الأمنية الخارجة عن إقليمها بسبب قدرتها المحلية غير الكافية للمشاركة عسكريا والدخول في منافسة استراتيجية في المناطق الهامة من العالم،لذلك ليس لديها بديل سوى ترك القوى المحلية تتعامل مع القضايا العسكرية والإستراتيجية ضمن إقليمها، وتعتبر مدرسة كوبنهاغن من أهم المدارس التي بلورت هذه النظرية حيث أنها ترفض بنية المستوى العالمي وتشدد على المستوى الإقليمي،مستخدمة في تحليلها أنماط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة،تحدد طبيعة العلاقات الأمنية،فالبنسبة لبوزان وويفر الأمن هو ما تصنعه الدول وفقا لأنماط الصداقة والعداوة ،وعلاقات القوة في كل مركب أمني إقليمي[35].

كما قام المفكر العربيان(علي الدين هلال وجميل مطر)باعتماد التحليل الإقليمي في العلاقات الدولية والاهتمام به أكثر بقولهما" إن هذا المستوى من التحليل يسمح لنا بتحليل العلاقات الدولية في إقليم ما ،من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم " ،فالنظام الإقليمي يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة ،تتداخل مع بعضها البعض ،ومع

[35] ناصيف يوسف جتي ،مرجع سابق.

غيرها من النظم والوحدات الدولية في أنماط متشابكة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة فيما بينهما

قام كل من ستفن شبيغل (S. speigle) ولويس كنتوري (L. cantori) بتقسيم النظام الإقليمي إلى ثلاثة أجزاء أو أقسام رئيسية وهي :

منطقة القلب: the heart : تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية ولتفاعلات وعلاقات النظام الإقليمي ، وتساهم هذه الدول بالنصيب الأكبر في كثافة هذه التفاعلات والعلاقات.

منطقة الهامش : the prephary فتشمل الدول الغربية عن القلب إلى حد ما ،وهي بعيدة عن قلب النظام الإقليمي ،نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تنظيمية.

نظام التغلغل(التدخل:)تشمل الدول والقوى الخارجة عن النظام الإقليمي،وغالبا ما تكون دولا كبرى والتي تقوم بدور مؤثر في العلاقات الدولية لهذا النظام الاقليمي وتفاعلاته ولكنها لا تصبح جزءا منه إطلاقا.

3. مبادئ النظرية:

تقوم النظرية على مجموعة من المبادئ الرئيسية في تحليل مركب الأمن الإقليمي تتجسد في[36]:

مبدأ العداوة والصداقةEnemity /Amity :

والتي تعني التجربة التاريخية لعلاقة الدول نحو بعضها البعض،والتي سوف تحكم مسار العلاقات الأمنية الإقليمية،والتي سوف تتحكم في المخرجات النهائية للعلاقات الأمنية بين الطرفين أو مجموعة الأط ا رف ،بحيث تصبح هذه العلاقة تتحكم في مخرجات السياسة الخارجية للدول نحو بعضها البعض،بحيث يكون هناك توقع علاقات السلم والتعاون الإقليمي وعدم وقوع الحرب،أو المنافسة والتوتر وهو ما يعيق عملية بناء مركب أمني إقليمي.

[36] محمد مجدان،مرجع سابق.

مبدأ التخومية: Adjacency

أي وجود علاقات الجوار الجغ ا رفي التي تربط طرفين فأكثر ضمن علاقات أمنية تتفاعل في الاتجاه الإيجابي أو السلبي،فمبادئ التخومية تتضمن حالات الأمن وعدم الأمن المشتقة من التقارب الجغ ا رفي،على اعتبار أن هذا الأخير هو العامل الأولي الذي يجعل الأطراف المتجاورة المتعادية تنخرط في عمليات المنافسة الأمنية،سباق التسلح،توازن القوى،المساعدة الذاتية وغيرها من الديناميكيات الأمنية عندما تكون حالة الريبة هي التي تحكم علاقات دول الجوار،في مقابل ذلك تنخرط الأطراف المتجاورة الصديقة في علاقات التعاون الأمني،التنسيق الإستراتيجي وإجرءات بناء الثقة المتبادلة من أجل خلق منطقة آمنة ومستقرة وإيجاد الرد الإستراتيجي الجماعي ضد مصادر التهديد المختلفة،التقليدية منها وغير التقليدية .

مبدأ الاعتماد الأمني المتبادل:

إن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني مبنية على فكرة احتمالات العطب الاستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر،أي أمن أو عدم أمن وحدة معينة ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجابا أو سلبا على باقي وحدات النظام.

.مبدأ القوة:

يعتبر مبدأ القوة أكثر التغيرات تأثيرا في الديناميكيات الإقليمية،لأنه يؤثر بشكل فوري في البيئة الإقليمية للدول.

.مبدأ الاختراق:

يتفرع هذا المبدأ إلى مفهومين حيث يشير الاتجاه الأول إلى إختراق الديناميكيات الأمنية للحدود الجغرافية للدول نحو بعضها البعض،بسبب وجود عدد من الإثنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة،أو بسب انتشار جملة من التهديدات الأمنية إختراقها للحدود الجغرافية ومثال ذلك حالة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي التي تعرف انتشارا للتهديدات العابرة للحدود(الجريمة المنظمة،التنظيمات الإرهابية)،أو من خلال انتشار النزاعات الإثنية ،أو

يحدث الإختراق عندما تحتدم منافسة بين طرفين إقليمين،بحيث يلجأ كل طرف للتحالف مع قوى عظمى خارج المنطقة،عندها تخترق القوى العظمى المنطقةالإقليمية .

كما يتمحور مركب الأمن الإقليمي حسب باري بو ا زن وأول ويفر على تحقيق مستوى من الارتباط الأمني بين دول المنطقة ،بحيث يصبح أمن كل دولة فيها مرتبطا وغير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في النظام الإقليمي ،حيث تربط الدولة أمنها الداخلي في علاقة مع ما يحدث في الدول المجاورة التي تكّون مفهوم المنطقة،بسبب أن كل ما يجري داخلها يتأثر آليا بما يجري داخل البيئات الوطنية للفواعل الأخرى:سواء تعلق الأمر بالإستقرار الأمني،الميل نحو النزعة العسكرية،زيادة النفقات العسكرية أو نشوب نزاعات أهلية أو تنامي الميول الانفصالية

المحاضرة الثامنة النظرية الفيدرالية:

تعتبر النظرية الفيدرالية أو النظرية الدستورية من ضمن الإسهامات الأولى في الفكر التكاملي،منطلقة من متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة ساهم تطور الوضع السياسي و حقل العلوم السياسية في الأوساط الأكاديمية الأمريكية و البريطانية في انتشار النظرية الفديرالية،حيث تأثر العديد من المفكرين بالتجربة الأمريكية، وكانوا يرون فيها الحل المناسب من أجل احتواء النزاعات البينية في أوروبا الغربية، وتحقيق السلام الدولي .من خلال هذه المحاضرة،سوف نحاول تسليط الضوء على النظرية الفديرالية في الفكر التكاملي .

1.تعريف الفيدرالية:

من الناحية النظرية ، تعرف النظرية الفيدرالية على أنها مجموعة الأفكار التي تحاول شرح كيفية بناء الفيدراليات،وطريقة تنظيمها، ونمط عملها، فهي تلك المقاربة المعيارية الإيديولوجية والتي توضح أسس بناء الدولة الفديرالية.

يعتبر بريس تون كينغ King Preston الفيدرالية على أنها اتفاق مؤسساتي يأخذ شكل الدولة القومية، ولكن يتمايز عن باقي الدول في طبيعة التنظيم الدستوري وتوزيع الصلاحيات بين الأقاليم.

تاريخيا كانت هناك اتحادات قديمة يمكن تسميتها بالفدرالية مثل رابطة الإغريق القديمة والاتحاد السويسري الذي تطور عبر القرون حتى تحول سنة 1948 إلى الفدرالية،وفدرالية ألمانيا الجمهورية،وتعتبر التجربة الأمريكية ابرز تجربة لاتحاد فدرالي حيث كانت عملية تمهيدية وأولية للدستور الأمريكي كما تعتبر أول تجربة فدرالية وفقا للشروط التي أصبحت تحكم هذه النظرية،فالفدرالية هي اتحاد بين دولتين أو أكثر يكون أساسها دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد ويحدد اختصاصات الحكومة الفدرالية والحكومات الجهوية وتفتقر أطراف الفدرالية إلى السيادة الكاملة ذلك لأنها تنازلت إلى المركز الحامل للسيادة الكيان الجديد المسئول عنه داخليا وخارجيا ومنه تفقد أطراف الاتحاد حق الخروج والانسلاخ عن الدولة كما أنها ليست طرف مستقل في العلاقات الدولية فيؤدي هذا الاتحاد إلى ذوبان الشخصية القانونية للدول الأعضاء لشخص قانوني جديد يمثلهم جميعا،فالتفكير الفدرالي

طريقة للاتحاد السياسي بين الدول المنفصلة فهي تقدم العنصر السياسي قبل الاقتصادي وهذا ما تتحاشاه الوظيفية .[37]

يهدف الاتحاد الفدرالي إلى تكوين وحدة سياسية اقتصادية واجتماعية متجانسة، ففي المرحلة الأولى للفدرالية يجب النظر للاختلافات على أنها تولد الرغبة في التوحد وتنسيق العناصر المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة من أمثلة ذلك الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي سابقا،المكسيك ،البرازيل كما يساعد الإتحاد الفدرالي الدول الصغيرة على تحقيق ما يستحيل عليها خارج الفدرالية،ومن ميزات هذا النموذج التكاملي :

- تحقيق الأمن الجماعي .

- تحقيق قوة اقتصادية .

- القضاء على النزاعات والخلافات .

- القضاء على مجموعة من المشاكل الداخلية .

- المحافظة على التنوع السياسي والثقافي في المجتمعات عند تحقيق التكامل .

2.مبادئ الإتحاد الفيدرالي :

يمكن تلخيص المبادئ التي يقوم عليها التكامل الفدرالي في ثلاث مبادئ أساسية هي[38]:

1) مبدأ الاستقلالية : من حق كل وحدة في الاتحاد الفيدرالي أن تحدد تشكيلتها البشرية،وما يرتبط بذلك من خصوصيات كالقيم والعادات وغيرها ويطلق عليها حق الإثبات الشخصى كما أن هذا المبدأ يشتمل على حق كل وحدة في تحديد رقعتها الجغرافية ويطلق عليها حق التحديد الشخصي ويشتمل هذا المبدأ على حق كل وحدة في وضع قانونها الداخلي بحيث لا يتعارض مع قوانين الوحدات الأخرى ،وكذا القانون الفيدرالي وأهم ما يشتمله هذا المبدأ هو حق كل وحدة في إدارة شؤونها من طرف مواطنيها ويطلق عليها حق التنظيم والتسيير الشخصي.

---

[37] المرجع نفسه،ص46.

[38] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص89 .

2) مبدأ المشاركة : :يعتمد عل مشاركة مواطني الاتحاد الفيدرالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية بكل حرية ووفق التعددية والديمقراطية ويستوجب على كل اتحاد فيدرالي أن لا يسمح للوحدات الكبرى بابتلاع الوحدات الصغرى وكذا لا يسمح للوحدات الصغرى أن تكون في نفس درجة تأثير الوحدات الكبرى لما لهاته الفوارق من أهمية اقتصادية وسياسية.

3) مبدأ توزيع الاختصاصات :يتم هذا المبدأ على أساس عقلاني وعادل حيث أن كل وحدة لها الحق في الاحتفاظ بكل الصلاحيات التي تستطيع القيام بها دون المساس بالوحدات الأخرى،وفي حال عجز أي وحدة عن ممارسة مهمة ما يمكنها تخويل السلطة المركزية للقيام بها ،ولهذا فالسلطة تخول من الأسفل إلى الأعلى وهذا تكريس للعدالة والديمقراطية كما يمكن للسلطة المركزية التدخل في حالات عدم تناسب اختصاص وصلاحيات وحدة ما مع حجمها وإمكانياتها.

3.طرق تشكل الاتحاد الفيدرالي :

1. الاندماج : يقصد بأسلوب الاندماج إنضمام دولتين أو أكثر من اجل إقامة دولة واحدة في شكل اتحاد مركزي ومن أسباب هذا الأسلوب ما يلي [39]:

1. رغبة الدول المندمجة في إيجاد دولة واحدة قوية تمارس مهامها نيابة عن هذه الدول.
2. عجز بعض الدول عن إدارة شؤونها الخارجية فتلجأ إلى هذا النوع من الاتحاد.
3. تخوف الدول الضعيفة من التهديدات العسكرية .
4. الرغبة في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مجال اقتصادي واسع وإيجاد نوع من النظام الاجتماعي لتجنب الثورات الداخلية.
5. يمكن أن ينشأ الاتحاد عن طريق فرضه من قبل دولة واحدة قوية على دول أخرى.

[39] المرجع نفسه.

6. يمكن أن يتطور هذا الإتحاد من الاتحاد الكون فيدرالي إلى اتحاد فيدرالي كما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا .

2. التفكك : (الانفصال) تتشكل الدولة الفيدرالية أحيانا عن تفكك دولة بسيطة قائمة إلى وحدات سياسية تتمتع بنوع من الذاتية والاستقلال ومن بين النماذج التي تكونت بهذا الأسلوب الاتحاد السوفياتي ويعود تفكك هذا النوع من الدول إلى الأسباب التالية :

1. عدم الانسجام بين أفراد الشعب نظرا لتعقيد تركيبة المجتمع .
2. إضطهاد بعض الأقليات العرقية أو الدينية مما يجعل هاته الأقليات تطالب بالاستقلال مثلما حدث في يوغسلافيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين.
3. حدوث فوارق إقليمية بين أجزاء الدولة الموحدة يؤدي إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي .

الاتحاد الكونفيدرالي

مفهوم الاتحاد الكونفيدرالي: (التعاهدي)

يتشكل الاتحاد الكونفيدرالي عن طريق إتفاق دولتين أو أكثر لتكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها في هذا الاتفاق ،بحيث تتنازل الدول الداخلة في الاتفاق عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بممارسة مهامها،فالكونفيدرالية تبقي على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية وهاته الروابط تختلف من إتحاد كونفيدرالي إلى آخر،فالكونفيدرالية قد تكون وسيلة لتنسيق مجموعة من الشؤون كالخارجية والأمنية لمجموعة من الدول ذات المصالح الإستراتيجية المتجانسة، و الكون فيدرالية لا تؤدي إلى قيام كيان سياسي جديد لأنها تمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الخارجية والداخلية ولذلك فهو يعتبر أضعف أنواع التكامل، أما بالنسبة للمؤسسات والأجهزة التي تفرزها ظاهرة التكامل على الشكل الكونفيدرالي فهي عبارة عن مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء مبنية على العدل والمساواة بين الأعضاء ولها صلاحيات واختصاصات محددة تحكمها بنود المعاهدة أو الاتحاد، ويمكن اعتبار الاتحاد الكونفيدرالي

كمرحلة قبل الاتحاد الفيدرالي خاصة إذا سمح لهاته الأجهزة بتحديد الطريق لإقامة مثل هذا الاتحاد ويمكن لهذا الاتحاد أن ينجح إذا التزمت الدول الداخلة في الاتحاد ببنوده لتحقيق الأهداف المسطرة في الاتحاد الكونفيدرالي السويسري تكون أساسا لمواجهة الأخطار الخارجية المشتركة إلا أنه تحول في سنة 1948 إلى اتحاد فيدرالي ،كما أن نجاح الاتحاد الكونفيدرالي يعتمد أساسا على عاملي الإرادة وعقلانية السلطة[40].

عوامل تشكل الكونفيدرالية :

تنطلق الكونفيدرالية من مسلمات رئيسية تقوم عليها الروابط التعاقدية وهما :

1. **الإرادة السياسية:**هي استعداد الدول الداخلة في الاتحاد الكونفيدرالي للتنازل عن جزء من اختصاصاتها لصالح مؤسسات هذا الاتحاد بحيث لا يعيق هذا التنازل الدولة من ممارسة مهامها وهذا الاستعداد لا يتحقق إلا بوجود تيار وحدوي في القمة والقاعدة.
2. **عقلانية السلطة :** يعني أن سلطات الدول الداخلة في الاتحاد تقوم باختيار قرارتها بناء على عملية حسابية دقيقة حول الجوانب السلبية والايجابية لعملية الاتحاد بمعنى حساب احتمالات نجاح وفشل هذا الاتحاد.

الفرق بين الاتحاد الفيدرالي والكونفيدرالي:

هناك فوارق كبيرة وجوهرية بين الاتحاد الفيدرالي والكونفيدرالي هاته الفوارق هي التي تحدد قوة أي من الاتحادين:

1. الفيدرالية تقوم على أساس دستور ملزم أما الكونفيدرالية على معاهدة مبرمة بين الدول الأعضاء فالأولى لها أجهزة قوية الثانية ذات أجهزة هشة.

2.في النظام الفيدرالي تنصهر سيادة الدول الأعضاء داخل شخص قانوني واحد عكس الكون فيدرالية وتكون المؤسسات التي ينشأها الاتحاد الفيدرالي فوق الدول.

[40] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**(القاهرة :دار الكتاب الحديث،) 2008 ، ص ص. 100 - 99 .

3. في الفيدرالية هناك برلمان فدرالي مزدوج وفي الكونفيدرالية هناك أجهزة أنشأتها المعاهدة والتمثيل فيها للدول وليس للأشخاص وهي عبارة عن أجهزة بين الدول.

4. سلطة الاتحاد الفدرالي لها قوة الإجبار على إتباع القوانين عكس الكونفيدرالية.

5. في الفدرالية رغم احتفاظ الدول الأعضاء باستقلاليتها فإن مواطنيها يكسبون مواطنة جديدة وهي مواطنة دولة الاتحاد عكس الكونفيدرالية التي لم تؤدي إلى خلق كيان جديد.

6. تنشأ عن النظام الفيدرالي محكمة فيدرالية تهتم بالنظر في كل النزاعات ولأحكامها قوة الإلزام بينما في الكونفيدرالية يتم النظر في الخلافات التي يطرحها تطبيق المعاهدة بالعودة إلى رأي وإرادة الدول الأعضاء في المعاهدة.

المحور الثالث:دراسة حالة تطبيقية

المحاضرة التاسعة:التجربة التكاملية الأوروبية:

1.تعريف الإتحاد الأوروبي:

هو منظمة تضم 28 الدول الأوروبية(فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمرك، ايرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، الجمهورية التشيكية، قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا وبلغاريا التي انظمت في 1 (جويلية) 2003 ، تأسست بناءا على اتفاقية ماستريخت الموقعة عام. 1992 .[41]

يقوم الإتحاد على مبدأ نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الإتحاد على أنه اتحاد فيدرالي، فهو مزيج بين الفيدرالية والكونفيدارلية،و للإتحاد الأوروبي مميزات عديدة كونه سوق موحد، وعملة موحدة هي اليورو، التي تبنت استخدامه 18 دولة بشكل متتابع منذ 1 جويلية. 1999 لقد وضع الإتحاد الأوروبي شروط العضوية في عام 1993 ، عرفت بشروط كوبنهاغن، وتتخذ في الشروط

[41] أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوربي في مطلع الألفية الثالثة :الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك :الأردن، ص . 3.

السياسية، التي تعرض على الدول المترشحة للعضوية أن تتمتع هذه الد ول بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وعلى دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والشروط الاقتصادية، التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق، وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد، والشروط التشريعية التي يتوجب على الدولة المترشحة للعضوية أنْ تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات، والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد[42].

خريطة تمثل مراحل تطور الإتحاد الأوروبي

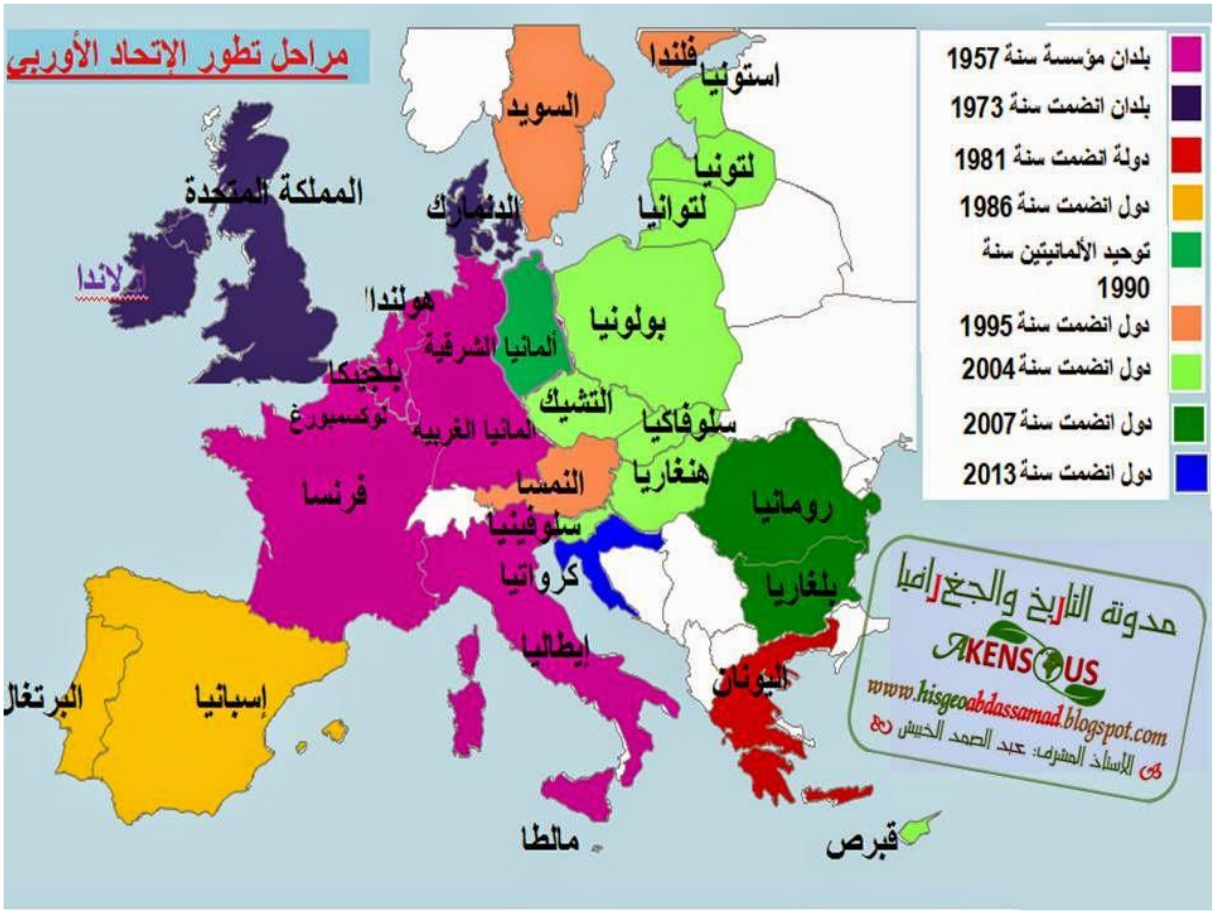

الجذور التاريخية لفكرة إنشاء اتحاد أوروبي:

[42] أحمد سعيد نوفل،المرجع نفسه.

ظهرت فكرة توحيد أوربا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتورس عام 1474 ،التي كتبها ملك بوهيما "بوديبراد"، وذلك من اجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وطلب بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية، وكان المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة أوترخت،التي دعت إلى السلام الدائم بين الملوك والمسحيين في أوربا، ومن ثم جاء "جون جاك روسو" في كتابه الحكم في السلام الدائم عام 1782" pertuelle paix la sur Jugement "لإقامة فيدرالية أو كونفيدرالية بين الأمراء الأوروبيين،وواصل "إيمانويل كانط" في هذا الاتجاه في رسالته بعنوان "من أجل السلام الدائم" 1814 ،وتاله "كلود هنري درسان سيمون" 1814 ،أين إقترح إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي كمحورين باريس ولندن، وجاء اقتراح "فيكتور هيجو"1849 ليكمل ما بدأه الآخرون، فقد وجه هيجو خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية.وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1869-1871 بإنشاء أول بنك مركزي أوروبي، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم أوروبا إلا أنه فشل، بحيث أعيدت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى عند "ريتشارد كودهوف كاليرجي" 1923 ،الذي دعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، ونتيجة لذلك عقد المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي في فيينا 1926 ،شاركت فيه 24 دولة، وبعد 3 سنوات دعا وزير الخارجية "ألفريد أرستيد بريان" يوم 5 سبتمبر 1929 إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، وردت 26 دولة بالإيجاب لهذا الاقتراح،إلا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية قضى على المشروع الفرنسي، وتم إعادة طرح المشروع في مؤتمر مونترو1947 ،الذي دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة "ولايات متحدة أوروبية"، وفي عام 1948انعقد مؤتمر آخر في ماي 1948 شارك فيه فرانسوا ميتران، وريمون آرون، حيث يعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس التوربين الذي مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.[43]

خطوات العملية التكاملية الأوروبية

[43] صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة**(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003،ص59.

مر الإتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل والخطوات التي تتمثل في[44]:

ـمشروع شومان

قام روبرت شومان وزير خارجية فرنسا سنة 1950بإقتراح إقامة الإتحاد الأوروبي للفحم والصلب من قبل ستة دول وخي:فرنسا،ألمانيا،ايطاليا،لوكسمبورغ،هولندا، حيث شكل هذا الإتحاد سلطة عليا فوق قومية تهدف إلى إيجاد سوق مشتركة تضم كل الدول الأعضاء، وعملت على إلغاء رسوم الصادرات والواردات، وعدم التمييز بين المنتجين أو المشتركين أو المنتفعين، وتخفيض التعريفات الجمركية إلى نطاق أدنى أو إلى مستويات تحددها الجماعة الأوروبية.

ـمعاهدة روما:

تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957،حيث شكلت الإنطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير،الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين يتمثلان في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أين تم م إقرار هذا التجمع في1 جانفي 1958 ،مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة وهي المعاهدة الثانية التي أفرزتها معاهدة روما، التي تمثل تجارة مجموعة الدول الستة المكونة لهاوقد وضعت شروط 'معايير كوبنهاجن' للانضمام إليها، والمتمثلة في:

1. القبول بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لفائدة سيادة فوق وطنية أوسع وأشمل.
2. الطرف المرشح للدخول يجب أن يكون ممارس للديمقراطية التعددية، محترم لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، والتعبير.

من أهم بنوذ معاهدة روما المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي[45]:

1. إلغاء الرسوم الجمركية، ونظام الحصص بين الأعضاء.

---

[44] (صدام مريم الجميلي، **الإتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد،ط1**، (بيروت :درا المنهل اللبناني ،) 2009 ، ص ص62 .
[45] المرجع نفسه،ص70.

2. إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.
3. توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي،ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
4. إلغاء العقبات، وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل، ورأس المال.
5. إتباع سياسة زراعية مشتركة.
6. تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.
7. تنسيق السياسات الاقتصادية، النقدية والتجارية.
8. إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي.
9. تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبيًا داخل السوق.

استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، وتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، حيث توصلت إلى إتمام الإتحاد الجمركي بين أعضائها، وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت أيضا في إتباع سياسة زراعية مشتركة.

3.معاهدة ماستريخت:

انعقدت معاهدة ماستريخت بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991 ،بالمدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 نوفمبر 1993 ،وتعد المعاهدة من أهم المنعطفات التي شهدها الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته.،لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة، ومحددة، ومراحل منطقية توجب بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدارعملة موحدة)اليورو(.وهناك بعض الشروط، والمعايير التي يجب على الدول الأوروبية أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية واعتماد الأورو كعملة نقدية موحدة، يمكن تلخيصها في:

- المعيار الأول: ألا يكون معدل التضخم مرتفعًا حيث يهدد استقرار الأسعار وذلك من خلال منع الإصدارات النقدية لتمويل العجز المالي.

المعيار الثاني: ألا يكون عجز الميزانية مفرطا لأنه يؤثر بشد ة، وبصورة واضحة على معدلات التضخم، وتزايد الديون العمومية.

- المعيار الثالث: يجب تقليص حجم الديون العامة إلى أقصى حدود ممكنة حتى لاتؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة.

- المعيار الرابع: تخفيض سعر الفائدة طويل الأجر حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراتهن وخلق فرص عمل إضافية.

وقد حددت المعاهدة ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية:

المرحلة الأولى)1990-1993 :)تهدف هذه المرحلة إلى تحرير العمليات التجارية ودفع حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين لهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية)1995-1998 :)تهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق لموحدة الأوروبية الموحدة من قبل جميع الدول الأعضاء، والتخلي على سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة)1999-2000 : تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية، وإصدار العملة الموحدة، وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة. وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الموحدة لمتمثلة في ألورو في جانفي2001 ،من خلال تخلي دول الإتحاد عن عمالتهم، والعمل بألورو، الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي في تسوية العملات الدولية، وهكذا تحق الاندماج الاقتصادي الكامل.

الفهرس:

الغنوان	الصفحة
المحور الأول:الأطار المفاهيمي للتكامل	03
المحاضرة 01:	09-04
المحاضرة02:	12-10
المحاضرة03:	20-13
المحاضرة04:	24-21
المحور الثاني:النظريات المفسرة للتكامل	25
المحاضرة05:	40-26
المحاضرة06	45-40
المحاضرة07	.57-46
المحاضرة08	.65-58
المحور الثالث:دراسة تطبقية	.65
المحاضرة09	.74-66
قائمة المراجع والمصادر	.77-76

فائمة المراجع:

1. أحمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوربي في مطلع الألفية الثالثة :الواقع والتحديات، جامعة اليرموك، الأردن.
2. إدريس محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية،(الأهرام : مركز الدراسات السياسية أو الإستراتيجية)، 2001 .
3. إسماعيل بن محاد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية،ط4 ،(بيروت: دار العلم للملايين)،1987.
4. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولي، (ترجمة وليد عبد الحي)، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.
5. ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، (الإسكندرية:الدار الجامعية الجديدة)،1997.
6. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،(الجزائر: دار الخلدونية)، 2007.
7. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة،(طرابلس : منشورات أكاديمية الدراسات العليا)، .
8. عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، ط 1 ،(الجزائر"شركة دار الأمة للطباعة والنشر)،2013 .

9. عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات،(مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع)، 2005.
10. نسيمة طويل،التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية،مجلة الناقد للدراسات السياسية،العدد03، 2018.
11. نصر مهنا محمد، النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3، (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث)،1998.
12. عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية)، 2008.
13. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى(القاهرة :دار الكتاب الحديث،) 2008 .
14. محمد مجدان،تحليلات النظم في العلاقات الدولية،(الجزائر:دار هومه للنشر)،2015.

15. صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 2003.
16. صدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد،**ط1**، (بيروت :درا المنهل اللبناني) 2009 .
17. يوسف ناصيف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ،(الرباط :دار الكتاب العربي)، 1985 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –
كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية
المنعقد بتاريخ:2023/10/11

بناءا على طلب المصادقة على تقارير كل من الدكتور **برقوق يوسف** والدكتور **بكار فتحي** من جامعة غليزان كخبراء للمطبوعة الجامعية **للدكتورة يومليك نوال** والموسومة بـ«**نظريات التكامل والإندماج الدولي**»، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية.

بعد الإطلاع على تقارير الخبرة الذي أكد على قابلية المطبوعة لتكون مرجع يعتمد عليه الطالب في مساره البيداغوجي.

بعد المناقشة والمداولة أبدى المجلس العلمي رأيه **بالموافقة** على المصادقة على تقارير الخبرة وإعتمادها كمطبوعة جامعية.

حرر بسيدي بلعباس في يوم **2023/10/11**

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د محي الدين عبد المجيد
رئيس المجلس العلمي

عميد الكليـة

كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962

د. بولوم محمد الأمين